أثر الضرائب على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: وجهة نظر سوناتل

Saliou Touré
E-mail:saliou.toure@orange-sonatel.com

نظرة شاملة

1. ملخص الضرائب المطبقة على القطاع
2. الضرائب المفروضة على الاتصالات الدولية الواردة
3. حصة المساهمة مقابل الرسوم الإضافية
4. الآثار المترتبة على الرسوم الإضافية
5. رسوم إضافية معاكسة لتطور سعر المحاسبة الإجمالي (TAR)
6. خلاصة

ملخص الضرائب الرئيسية المفروضة على القطاعات

الضريبة	الوصف	النسبة	الجهة
الضرائب المفروضة على الشركات	الضرائب المفروضة على الشركات = 25% من الأرباح	%25	مشغل
تحصيل ضريبة القيمة المضافة (الضريبة على مجموع المبيعات)	ضريبة القيمة المضافة (على مجموع المبيعات)	%18	مستهلك
الرسم المفروض على استخدام الهاتف (RUTEL)	ضريبة مفروضة على مستعمل الهاتف فقط	%5	مستهلك
المساهمة في الخدمة الشاملة	تقتطع من مجموع المبيعات	%3	مشغل

بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة تُفرض ضريبة تعرف بالرسم المفروض على استخدام الهاتف (RUTEL) بدأ العمل بها في2001.

كانت قيمتها في البداية 2% ومنذ أكتوبر 2010 أصبحت قيمتها 5%.

تُطبق ضرائب أخرى لا تقل أهمية على المشغلين وشركات أخرى وهي: الأرباح غير التجارية (15% إلى 20%)؛ الترخيص التجاري (0,3% من مجموع المبيعات للمقر، و19% للمواقع الأخرى)، الرسوم الجمركية، الضريبة على الممتلكات ...

.

الضرائب المطبقة على الاتصالات الدولية الواردة

- في 28 مايو 2010 أنشأت حكومة السنغال بموجب المرسوم رقم 2010-632، نظاماً لمراقبة وتحديد أسعار الاتصالات الواردة في السنغال دخل حيز النفاذ في 1 أغسطس عام 2010.
- يحدد المرسوم الحد الأدنى لسعر دقيقة واحدة من المكالمات الواردة بقيمة 141 فرنكاً من فرنكات الجماعة المالية الإفريقية (0,21 يورو) لكل من الشبكتين الثابتة والمتنقلة. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 53% فيما يتعلق بالشبكة المتنقلة (92 فرنكاً من فرنكات الجماعة المالية الإفريقية (0,14 يورو) سابقاً)، وزيادة بنسبة 117% فيما يتعلق بالشبكة الثابتة (65 فرنكاً من فرنكات الجماعة المالية الإفريقية (0,10 يورو) سابقاً).
- وهو ما يقابل حصة مساهمة بقيمة 75,44 فرنكاً من فرنكات الجماعة المالية الإفريقية (0,115 يورو)/للدقيقة بالنسبة إلى الشبكة الثابتة و49,2 فرنكاً من فرنكات الجماعة المالية الإفريقية (0,075 يورو)/للدقيقة بالنسبة إلى الشبكة المتنقلة مستحقة الدفع للدولة.

الآثار: انخفاض بنسبة 14% من حجم حركة الاتصالات الدولية الواردة، نقص في الإيرادات بنسبة 9%.

أدت الزيادة المتوسطة بنسبة 60% في حركة الاتصالات الدولية نحو الشبكتين (الثابتة والمتنقلة) المفروضة بموجب المرسوم إلى أثر مرونة سلبي على حركة الاتصالات الواردة إلى السنغال.

- تكون الخسارة في حجم حركة الاتصالات الدولية الواردة في عام 2010 على النحو التالي :
  - خسارة في النسبة المئوية من الحركة السنوية: 6%
  - خسارة أثناء الأشهر الخمسة التي طبقت فيها الرسوم الإضافية: 14%
  - الفرق بين التوقعات والحقائق:
- رد فعل المستهلكين حيال ارتفاع الرسوم كان تدريجياً كما يظهر من الجدول التالي:

الفرق بين التوقعات والحقائق %	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
	–11%	–11%	–15%	–16%	–17%	–14%

الآثار: أعمال الاحتيال والحلول البديلة

ساعدت الزيادة أيضاً على إيجاد حلول بديلة (sKype، magic jacke) وانتشار أعمال الاحتيال.
ترتبط أعمال الاحتيال ومدى ربحيتها ارتباطاً مباشراً بالفرق بين السعر الرسمي لمكالمة نحو السنغال وسعر الزبون لدقيقة مكالمة واحدة عبر الشبكة الوطنية. ومع هذا الرسم الإضافي، ازداد الفرق من 13 فرنكاً من فرنكات الجماعة المالية الإفريقية (0,028 دولار)/للدقيقة إلى 66 فرنكاً من فرنكات الجماعة المالية الإفريقية (0,146 دولار أمريكي)/للدقيقة => **إنشاء فضاء اقتصادي مؤات للاحتيال.**

ازداد عدد منصات المحاكاة البرمجية (SIM boxes) الذي كان شبه معدوم قبل المرسوم، على النحو التالي:

	أكتوبر/ نوفمبر 2010	ديسمبر 2010	يناير 2011	فبراير 2011	مارس 2011	أبريل 2011
عدد منصات المحاكاة البرمجية	185	274	225	598	675	349

الآثار:
تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل من جانب مراسلينا الدوليين يتسبب في زيادة تكاليفنا وينطوي على خطر زيادة الرسم المفروض على المستعمل النهائي

- أدت الرسوم الإضافية إلى تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل من جانب ثمانية من مراسلينا معظمهم من إفريقيا.
- تطبيق المعاملة بالمثل من جانب المشغلين الإفريقيين اعتباراً من 1 أغسطس أدى إلى زيادة بنسبة **18%** في تكاليفنا الخاصة بحركة المغادرة الدولية على مدى الفترة المتبقية من عام 2010.
- يتمثل أحد الآثار الفورية للرسوم الإضافية في خطر عرض "شبكة واحدة" تشجعها المنظمات دون الإقليمية وينفذها بعض المشغلين. وفي إطار هذا العرض الذي يشمل شبكة واحدة، بإمكان المشتركين استخدام رقم الهاتف المحمول الخاص بهم في البلدان التي يتواجد بها المشغل وذلك وفقاً لنفس الشروط المطبقة على شبكتهم المحلية.

.

الآثار: على الرغم من تعليق المرسوم منذ 21 نوفمبر 2010، ما زالت السوق مضطربة وانخفاض الحركة متواصل

عند الإعلان عن قرار تعليق الرسم الإضافي (21 نوفمبر 2010)، وُجهت رسالة بالبريد إلى جميع المراسلين الدوليين لإعلامهم باستعادة تطبيق الرسوم السابقة اعتباراً من 22 نوفمبر 2010.

ومع ذلك، يستفيد المستعملون النهائيون من هذا التخفيض بشكل تدريجي للأسباب التالية:

- لم يطبق جميع الموزعين (الجهات القائمة على إصدار البطاقات مسبوقة الدفع، مشغلو خدمة المهاتفة عبر بروتوكول الإنترنت، إلخ.) التخفيض.
- نظراً لأن الأسعار لا تخضع للتنظيم في هذه السوق، فإن بعض الأطراف الفاعلة تفضل تبني هذا التخفيض الذي اعتمده تجار الجملة وذلك للاستفادة لأقصى فترة ممكنة من الهوامش الضخمة التي يتم تحقيقها.

ستعود الأمور إلى وضعها الطبيعي من خلال المنافسة.

رسوم إضافية معاكسة لتطور سعر المحاسبة الإجمالي منذ 1998

خلال منتدى تنمية الاتصالات لعام 1998، تمكّن فريق مخصص معني بالنظر في سعر المحاسبة الإجمالي بالتوصل إلى حل توفيقي يرد في الملحق E بالتوصية ITU D.140. ويحدد هذا المحلق قيماً إرشادية لرسوم التسوية في 2000 بحسب الكثافة الهاتفية (فيما يتعلق بخدمة المهاتفة الثابتة)

الكثافة الهاتفية	رسوم التسوية
0-1	0,327 وحدات حقوق السحب الخاصة (SDR)
5>1	0,251
10>5	0,210
20>10	0,162
35>20	0,118
50>35	0,088
+50	0,043

يحدد أيضاً فترة الانتقال حسب الاعتماد على توازن الحركة.

يسمح بالتفاوض بشأن توزيع لا تناظري لسعر المحاسبة الإجمالي.

ومنذ ذلك الحين أخذت أسعار المحاسبة الإجمالية في الانخفاض كما يتضح من تطور السعر المتوسط (الخدمتان الثابتة والمتنقلة) لإنهاء المكالمة على شبكة سوناتل منذ 1998.

تطور حصة المساهمة المتوسطة لإنهاء المكالمة منذ 1998: يمثل هذا الرسم الإضافي كما يظهر من الرسم البياني تراجعاً في حصة المساهمة المتوسطة إلى المستوى الذي كانت عليه في 2001.

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
حصة المساهمة المتوسطة	0,63	0,54	0,44	0,24	0,17	0,13	0,115	0,11	0,129	0,125	0,113	0,125	0,15	0,129

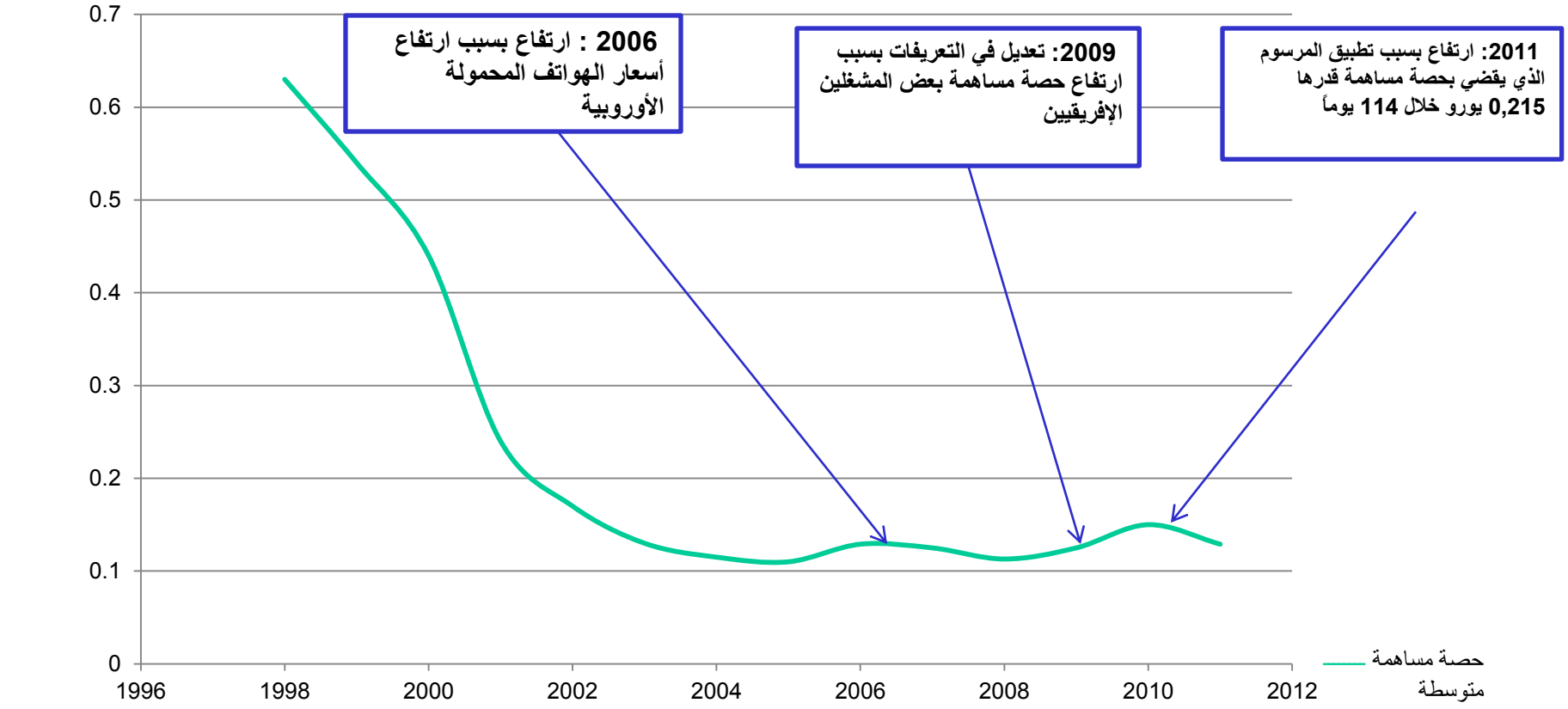

رسوم إضافية معاكسة لتطور سعر المحاسبة الإجمالي منذ عام 1998: انخفاض مستقر باستثناء بعض التعديلات التعريفية

يبين المنحني انخفاضاً في أسعار المحاسبة الإجمالية منذ عام 1998 مما يبرز الرغبة في جعلها موجهة نحو التكاليف وفقاً للتوصية D.140

شهد هذا التطور اضطرابين بسبب التعديلات التعريفية الطفيفة التي قامت بها سوناتل:

- في أواخر 2005 نظراً لاعتبار أسعار إنهاء المكالمة نحو الشبكات المتنقلة الأوروبية مرتفعة آنذاك.
- في أواخر 2009 بسبب الرسوم الإضافية وحصص المساهمة المرتفعة لبعض المشغلين الإفريقيين.

يبين التحليل المتعلق بالبلدان الخمسة التي تحتل الصدارة في الحركة الواردة أن هذه الحركة تأتي أساساً من البلدان التي تكثر الهجرة إليها: إيطاليا وإسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وتمثل هذه البلدان 54% من إجمالي الحركة الواردة.

مما يبين أن السنغاليين من المهاجرين هم الذين يتحملون الرسوم الإضافية أساساً وكان رد فعلهم لذلك تقليل حجم مكالماتهم واستخدام بدائل أخرى.

رسوم إضافية معاكسة لتطور سعر المحاسبة الإجمالي منذ عام 1998: ارتفاع أسعار إنهاء المكالمة بشكل كبير في إفريقيا: أعلى من الأسعار المطبقة في أوروبا بمقدار 3,3 مرات وبمقدار 33 مرة من الولايات المتحدة/كندا

يبين التحليل بشأن البلدان العشرة التي تحتل الصدارة في مجال الحركة الصادرة أنها تمثل 86% من مجموع الحركة الصادرة وأن سبعة بلدان من بينها من البلدان الإفريقية (57% من المجموع) وثلاثة بلدان من البلدان الأوروبية (29%).

- يبلغ السعر المتوسط لإنهاء المكالمة (الثابتة والمتنقلة) لهؤلاء المشغلين الإفريقيين السبعة 0,167 يورو/الدقيقة
- 0,0052 يورو/الدقيقة نحو شبكات المشغلين الأوروبيين الثلاثة حيث يتراوح سعر إنهاء المكالمة نحو شبكة ثابتة بين 0,0052 و0,008 يورو/الدقيقة.

ولأغراض المقارنة، ينبغي الإشارة إلى سعر إنهاء المكالمة نحو:

- الولايات المتحدة: يتراوح بين 0,002 و0,005 يورو/الدقيقة
- الصين: 0,0045 يورو
- الهند: 0,00 يورو بالنسبة إلى الشبكة الثابتة و0,0072 إلى 0,008 يورو بالنسبة إلى الشبكة المتنقلة؛
- البرازيل: 0,0218 يورو بالنسبة إلى الشبكة الثابتة و0,0276 إلى 0,0645 يورو بالنسبة إلى الشبكة المتنقلة
- جنوب إفريقيا: 0,0197 يورو بالنسبة إلى الشبكة الثابتة و0,074 إلى 0,107 يورو بالنسبة إلى الشبكة المتنقلة

الخلاصة: ضريبة لا داعي لها وكثير من الأضرار الجانبية

رسم إضافي بغرض توليد إيرادات إضافية لبعض الدول الإفريقية (حالة تناقض لا توجد سوى في إفريقيا) يؤدي إلى:

- انخفاض الحركة الواردة (تأثير المرونة)؛
- زيادة العبء الذي يقع على المشغلين مع احتمال تأثير ذلك على الزبائن الذين يقومون فعلاً بدفع ضريبة القيمة المضافة (ازدواج ضريبي على المكالمات)
- ارتفاع أسعار التجزئة على حساب المهاجرين
- نهاية العروض الخاصة بشبكة واحدة مع استقبال مجاني للمكالمات في حالة التجوال وأسعار تفضيلية للمستعمل النهائي
- زيادة أعمال الاحتيال
- لجوء المستهلكين بشكل متزايد إلى الحلول البديلة المتمثلة في المهاتفة باستعمال بروتوكول الإنترنت على حساب المشغلين
- تطور الضرائب بعكس تطور أسعار المحاسبة الإجمالية مما يعزز الفجوة التعريفية ويجعل اقتصاداتنا أقل قدرة على المنافسة

الضريبة التي لا داعي لها.